الفصل الثاني

نظرية الطلب والعرض

اولاً:- نظرية الطلب Theory Demand

- مفهوم الطلب

الطلب هو عبارة عن جدول بالكميات الكلية التي يكون المشترون مستعدون لشرائها بأسعار معينة اما طلب السوق (Market Demand) يتكون من مجموعة الكميات الكلية من سلعة معينة التي تشترى من قبل الإفراد والمشاريع بأسعار معينة وفي وقت معين .

والطلب يتكون من عنصرين

الأول :- عنصر ذاتي الممثل بالرغبة.

الثاني :- عنصر موضوعي وهو الممثل بالقدرة على الدفع .

لكي يكون هنالك طلب يجب أن تكون هنالك الرغبة المصحوبة بالقدرة الشرائية ، وهذا يعني ان القدرة غير المصحوبة بالقدرة الشرائية لا تعد طلباً.

- قانون الطلب The Law of Demand

مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (**أسعار السلع البديلة والمكملة،دخل النقدي للمستهلك، ذوق المستهلك وهي في الحقيقة ليست ثابتة**) كلما ارتفع سعر سلعة معينة أدى هذا الارتفاع بالسعر إلى انخفاض الكمية المطلوبة إذا هي علاقة يؤثر فيها السعر كونه متغيراً مستقلاً على الكمية المطلوبة كونها متغيراً تابعاً وليس العكس أي أن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية.

- جدول الطلب Demand Schedule

يمكن توضيح قانون الطلب من خلال الجدول التالي :-

سعر السلعة(x)بالدينار	الكميات المطلوبة من سعر السلعة(x)
1	1500
2	1000
3	750
4	600
5	500

الجدول أعلاه يسمى جدول الطلب الذي يوضح في حالة ارتفاع سعر السلعة انخفضت الكمية المطلوبة ، فعندما ارتفاع السعر من دينار واحد إلى دينارين انخفضت الكمية المطلوبة من (1500) وحدة الى (1000) وعندما ارتفع سعر السلعة إلى (3) دنانير انخفضت الكمية

المطلوبة إلى (750) وحدة ومن هنا يتضح لنا إن السعر يؤثر على الكمية المطلوبة تأثيرا عكسياً .

- منحنى الطلب Demand Curve

هو بناء افتراضي يبين كم هو عدد الوحدات المستهلكة من سلعة معينة التي يرغب المستهلك بشرائها خلال فترة زمنية معينة بكل الأسعار الممكنة مفترضين الأشياء الأخرى ثابتة **(دخل المستهلك،أسعار السلع البديلة والمكملة ، ذوق المستهلك)** وإذا ما قيست الكمية المطلوبة على المحور الأفقي وقيس السعر على المحور العمودي كما في الشكل التالي:-

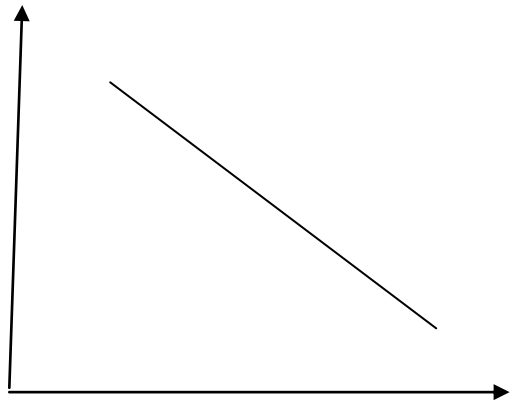

من ملاحظة الشكل أعلاه يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة نجد ان منحنى الطلب ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين أي إن انحداره سالب الميل ، ولتفسير هذه العلاقة هنالك سببان هما

السبب الأول:- في حالة ارتفاع سعر السلعة مع افتراض ثبات الدخل النقدي يجد المستهلك نفسه في وضع لا يسمح له إلا بشراء كمية اقل من هذه السلعة لان دخله الحقيقي قد انخفض وبالعكس في حالة انخفاض سعر السلعة مع افتراض ثبات دخله النقدي فان المستهلك يجد ان دخله الحقيقي قد ازداد في يزيد من الطلب على هذه السلعة وهذا ما يصطلح عليه اثر الدخل (Income effect)

السبب الثاني :- في حالة ارتفاع سعر السلعة معينة مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة يجعل هذه السلع ارخص نسبيا من السلعة التي ارتفع سعرها لذا نجد ان المستهلك يقلل من استهلاكه لهذه السلعة التي ارتفع سعرها.اما في حالة انخفاض سعر السلعة مع بقاء أسعار السلع البديلة ثابتة فان هذه السلع تصبح أغلى نسبياً من السلعة التي انخفض سعرها لذا يحاول المستهلك الحصول على المزيد منها والتقليل استهلاكه من السلع الأخرى وهذا ما يطلق عليه اثر الاحلال (Substitution effect)

- **استثناءات قانون الطلب**

الاستثناء الأول- سلع استهلاك المظهر:- هنالك بعض السلع مثل الماس والمجوهرات وبعض الملابس لا تقدر قيمتها تبعاً لصفاتها الذاتية بقدر ما تقدر تبعاً لما يتمثل فيها من مباهات وتفاخر مرتبط بارتفاع ثمنها اذ نلاحظ انه في اغلب الأحيان اذ ان الطلب على مثل هذه السلع يهبط اذا ما انخفض سعرها وهذه الحالة تعبر عن عكس منطوق قانون الطلب اذا تزيد الكميات المطلوبة من هذه السلع عند ارتفاع أسعارها.

الاستثناء الثاني- السلع الدنيا :-هنالك بعض السلع كالخبز مثلا تعتاد الطبقات محدودة الدخل على شرائها بكميات كبيرة لأنها رخيصة الثمن تلبي احتياجاتهم الغذائية الأساسية .فإذا ارتفعت الدخول النقدية لهذه الطبقات محدودة الدخل فإنها في هذه الحالة ستتمكن من شراء اللحوم والفواكه وفي نفس الوقت تقلل من استهلاك الخبز . ويحدث الشيء نفسه في حالة انخفاض سعر الخبز حيث انه سيوفر مقدار من الدخل سيتم إنفاقه على السلع الأخرى مقابل تقليل الكمية المستهلكة من الخبز أي أن العلاقة طردية بين سعر الخبز الكمية المطلوبة منه وهكذا عكس قانون الطلب ومن ناحية أخرى إذا ارتفع سعر الخبز فان الكمية المطلوبة منه سوف ترتفع بسبب عدم القدرة على شراء سلع أخرى.

الاستثناء الثالث- السلع المتوقع تغير أسعارها بنفس الاتجاه :- يحصل أحيانا ان يرتفع سعر السلعة سيحقق ما بنسبة معينة ولكن تنشا قناعات لدى المستهلكين بان سعر السلعة سيحقق ارتفاعات أخرى وبنسب أعلى في هذه الحالة سوف يزداد الطلب على تلك السلعة بدلاً من انخفاض الطلب عليها ويحدث العكس في حالة توقع انخفاض سعر سلعة معينة يمكن ان نلخص ذلك في ان ارتفاع السعر في المدى القصير قد يقترن بارتفاع الكمية المطلوبة ،كما ان انخفاض السعر قد يقترن بانخفاض في الكمية المطلوبة في حالة إدخال عنصر التغير في التوقعات سلوك المستهلك ويكون في هذه الحالات جميعها موجب الميل كما في الشكل التالي.

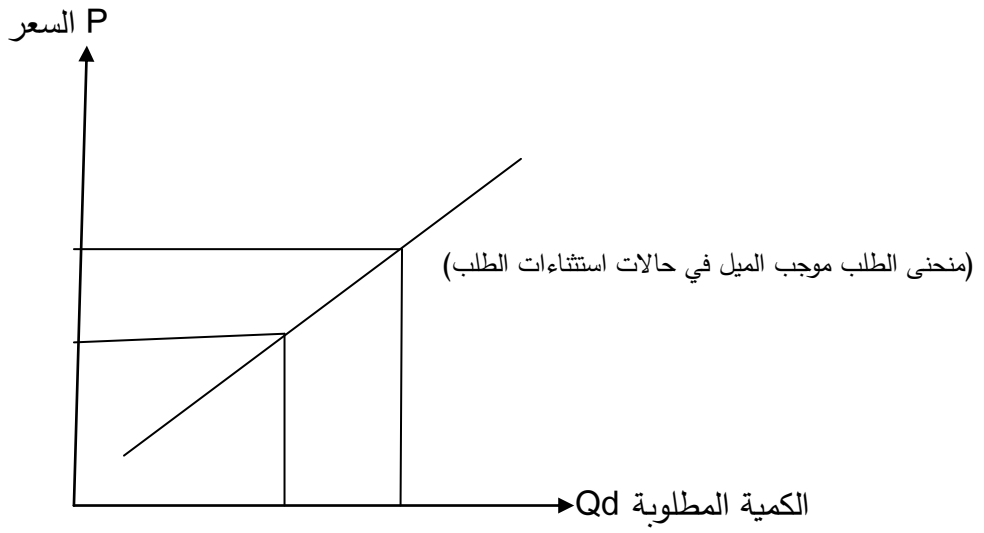

- العوامل المحددة للطلب

تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما بعدة عوامل التي يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل هي :-

١- **الأسعار** :- تمارس الأسعار على الكميات المطلوبة من سلعة ما تأثيرا مختلفاً وكما ياتي:-

- **سعر السلعة نفسها** :- في الظروف الاعتيادية كلما ارتفع سعر سلعة معينة انخفضت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح (أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية)
- **أسعار السلع البديلة** :- كلما ارتفع سعر السلع البديلة يرتفع الطلب على السلع الأصلية مثال على ذلك إذا ارتفع سعر القهوة يزداد الطلب على الشاي أي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وأسعار السلع البديلة لها هي (علاقة طردية)
- **أسعار السلع المكملة** :- وهي السلع التي يجب شرائها جنباً الى جنب مع السلع الأخرى ،مثلا استخدام السيارة بدون البنزين غير ممكن لذا يعتبر البنزين سلعة مكملة للسيارة اذ فان تغير أسعار البنزين لابد وان تنعكس على الكميات المطلوبة من السيارات والعلاقة بينهما تكون (علاقة عكسية).
- **توقعات الأسعار**:- إذا توقع المستهلك ان سعر السلعة ما سيرتفع فان هذا التوقع سيدفعه إلى زيادة طلبه عليها خاصة اذا كانت هذه السلعة قابلة للخزن وان العلاقة بينهما هي علاقة طردية والعكس صحيح.

٢- **الدخل** :- تتأثر الكمية المطلوبة من قبل المستهلك بالتغيرات التي تحصل في دخله النقدي أيضا، فإذا ارتفع دخل المستهلك فان ذلك سيدفعه الى ان يزيد من إنفاقه أي يزيد من طلبه والعكس صحيح والعلاقة بينهما هي (علاقة طردية).

٣- **تغير ذوق المستهلك** :- تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة معينة بتغير رغبة المستهلك في الحصول عليها ايضاً، فقد يغير المستهلك طلبه ليس بسبب تغير سعر السلعة أو دخل المستهلك انما قد يفعل ذلك بسبب تغير ذوقه نتيجة لظهور سلعة جديدة وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة والعوامل المؤثرة فيها كما في الدالة الآتية:-

$$Qd=F(P,P',Y,T)$$

حيث ان

- **Qd تمثل الكمية المطلوبة .**
- **P يمثل سعر السلعة.**
- **P' يمثل أسعار السلع البديلة والمكملة .**
- **Y يمثل الدخل النقدي.**
- **T يمثل ذوق المستهلك.**

- أنواع الطلب

تختلف انواع الطلب حسب الزاوية التي ينظر منها اليه فقد قسم الطلب على المستوى الاقتصاد الجزئي الى:-

١- **الطلب الفردي:-** هو يمثل طلب الفرد على سلعة معينة.

٢- **الطلب الكلي(طلب السوق):-**وهو يتكون من مجموع الطلبات الفردية على سلعة معينة.

كما يقسم الطلب من زاوية أخرى الى الانواع التالية.

- **الطلب المشتق:-** وهو الطلب الذي يكون نتيجة الطلب على سلعة او خدمة أخرى كما في الطلب على الدقيق هو مشتق من الطلب لإشباع الحاجة من الخبز.
- **الطلب المشترك:-** يكون الطلب مشترك عندما يطلب سلعتان او أكثر معاً كما في الطلب على الرمل يكون مشتركاً مع الطلب على الاسمنت.
- **الطلب المركب:-** هو الطلب الكلي على سلعة معينة عندما تطلب هذه السلعة لعدة أغراض مثل الفحم الذي يطلب لكي يستخدم في التدفئة والنقل وتوليد القوة الكهربائية لذلك فالطلب عليه يكون مركب.

- مرونة الطلب Elasticity Demand

المرونة بشكل عام هي درجة استجابة المتغير التابع للتغير الحاصل في المتغير المستقل.

أما مرونة الطلب هي تعبر عن درجة استجابة الكمية المطلوبة(المتغير التابع) من سلعة معينة للتغير في المتغيرات المستقلة والمؤثرة في هذه الكمية وهي السعر او الدخل او أسعار السلع الأخرى لذا تقسم مرونة الطلب الى:-

١- **مرونة الطلب السعرية.Price Elasticity of Demand**

٢- **مرونة الطلب الدخلية.**Income Elasticity of Demand

٣- **مرونة الطلب المتقاطعة والتبادلية.**

١- مرونة الطلب السعرية Price Elasticity of Demand

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في سعرها وتقاس هذه المرونة كما يأتي:-

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

او

$$Edp=-\frac{Qd2-Qd1}{p2-p1}*\frac{P}{Qd}$$

Edp= يمثل مرونة الطلب السعرية

Qd= الكمية المطلوبة

P= السعر

ملاحظة:- إن الاشارة السالبة تشير على العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة اذ لابد من اخذ القيمة مطلقة وبدون إشارة ليتسنى لنا تحديد درجة المرونة

درجات مرونة الطلب السعرية

١- الطلب المرن E<1

٢- الطلب غير المرن E>1

٣- الطلب احادي المرونة E=1

٤- الطلب عديم المرونة E=0

٥- الطلب لانهائي المرونة E=∞

١- الطلب المرن Elastic Demand

وهو الطلب الذي يكون فيه التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر أي ان خارج قسمة الأول على الثاني يكون اكبر من واحد.

مثال على ذلك:- إذا ارتفع سعر سلعة معينة من (100) دينار الى (125) دينار انخفضت الكمية المطلوبة من (1000) وحدة إلى (600) وحدة فيمكن احتساب المرونة وكما ياتي؟ معززا إجابتك بالرسم.

$$Edp=-\frac{Qd2-Qd1}{p2-p1}*\frac{P}{Qd} \Longrightarrow =-\frac{600-1000}{125-100}*\frac{100}{1000} \longrightarrow$$

$$=-\frac{-400}{25}*\frac{100}{1000} \Longrightarrow =\frac{40000}{25000}=1.6$$ بعد اهمال الاشارة $\longrightarrow$ نوع الطلب مرن .1

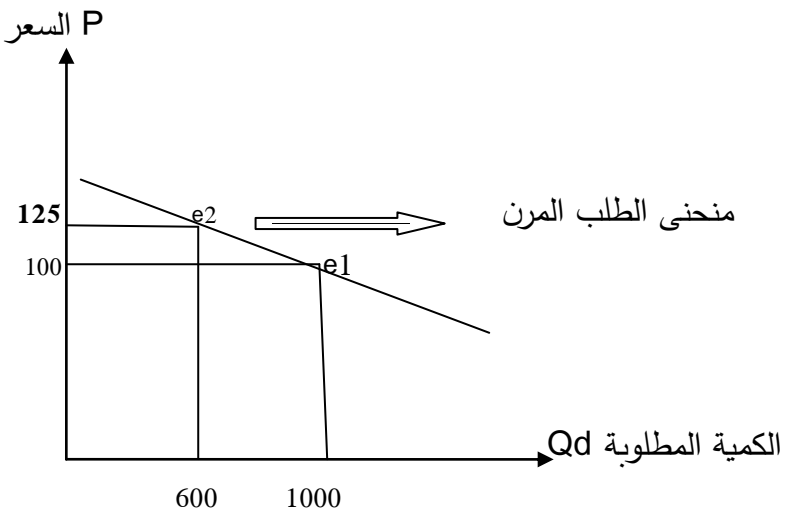

٢- الطلب غير المرن Inelastic Demand

وهو الطلب الذي يكون فيه التغير النسبي في الكمية المطلوبة اقل من التغير النسبي في السعر أي أن خارج قسمة الأول على الثاني يكون اقل من واحد

مثال على ذلك:- إذا ارتفع سعر سلعة معينة من (100) دينار إلى (125) دينار انخفضت الكمية المطلوبة من (1000) وحدة إلى (900) وحدة فيمكن احتساب المرونة وكما يأتي؟

$$Edp = -\frac{Qd2-Qd1}{p2-p1} * \frac{P}{Qd} \Longrightarrow = -\frac{900-1000}{125-100} * \frac{100}{1000} \Longrightarrow$$

$$= -\frac{-100}{25} * \frac{100}{1000} \Longrightarrow = \frac{10000}{25000} = 0.4$$ نوع الطلب غير مرن

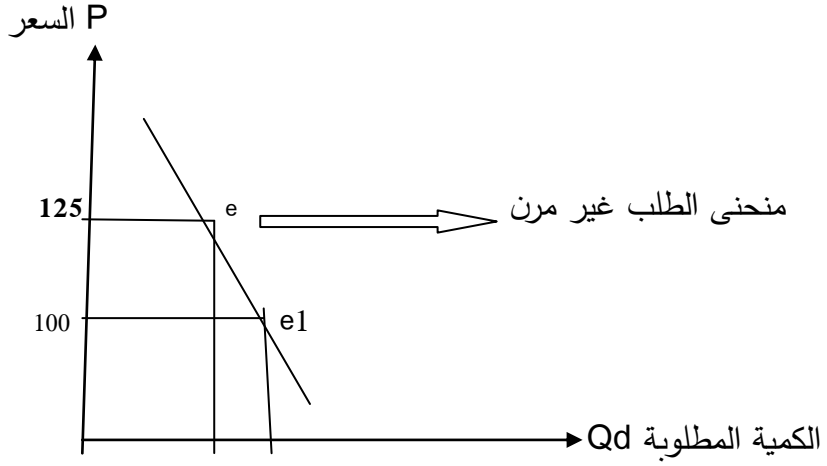

٣- الطلب أحادي المرونة Unit elastic Demand

وهو الطلب الذي يكون فيه التغير النسبي في الكمية المطلوبة مساوي من التغير النسبي في السعر أي ان خارج قسمة الأول على الثاني يكون يساوي واحد

مثال على ذلك:- اذا ارتفع سعر سلعة معينة من (100) دينار الى (125) دينار انخفضت الكمية المطلوبة من (1000) وحدة الى (750) وحدة فيمكن احتساب المرونة وكما ياتي؟

$$Edp = -\frac{Qd2-Qd1}{p2-p1} * \frac{P}{Qd} \Longrightarrow = -\frac{750-1000}{125-100} * \frac{100}{1000} \Longrightarrow$$

$$= -\frac{-250}{25} * \frac{100}{1000} \Longrightarrow = -\frac{25000}{25000} = 1$$ نوع الطلب احادي المرونة

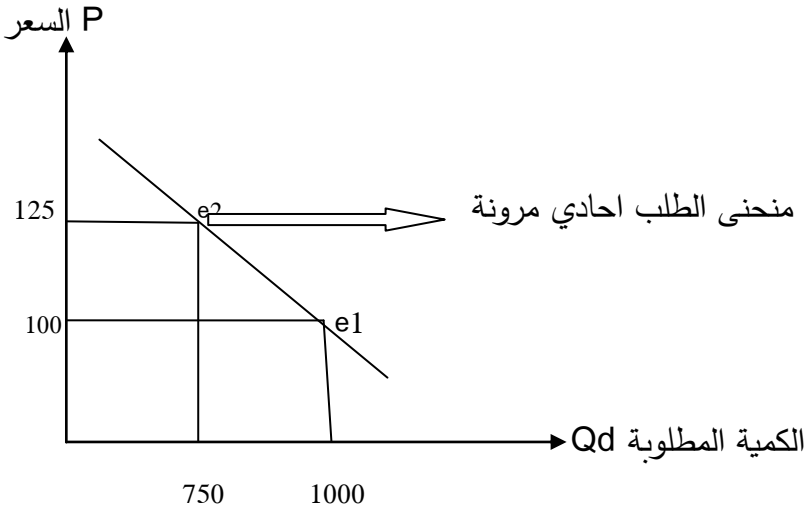

٤- الطلب عديم المرونة Perfectly Inelastic

وهو الطلب الذي يكون فيه التغير النسبي في السعر لا يؤدي الى التغير النسبي في الكمية المطلوبة أي ان خارج قسمة الأول على الثاني يكون صفر.

مثال على ذلك:- إذا ارتفع سعر سلعة معينة من (100) دينار الى (125) دينار بقيت الكمية المطلوبة على حالها (1000) .

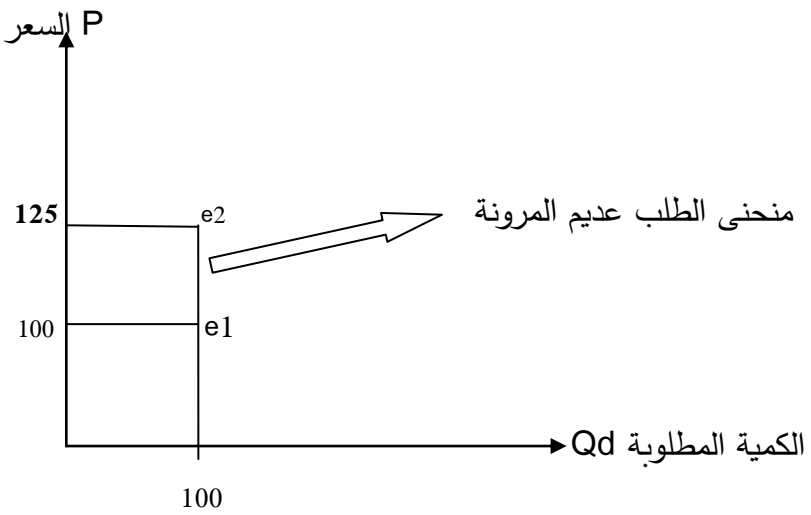

٥- الطلب لا نهائي المرونة Perfectly elastic

وهو الطلب الذي يكون فيه التغير النسبي طفيفاً في السعر يؤدي الى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة أي ان خارج قسمة الأول على الثاني يكون لا نهائي (∞) المرونة.

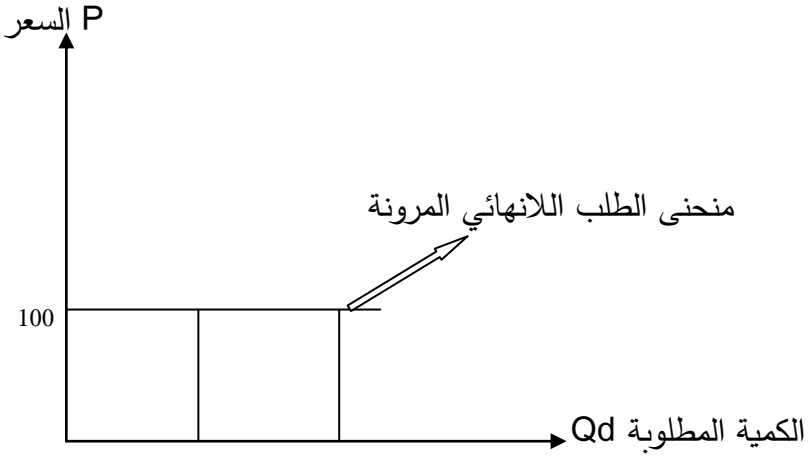

٢- مرونة الطلب الدخلية Income Elasticity of Demand

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في دخل الفرد وتقاس هذه المرونة كما ياتي:-

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

$$Edy = \frac{\Delta Qd/Qd}{\Delta y/y}$$

$$Edy = \frac{\Delta Qd}{Qd} * \frac{y}{\Delta y} \longrightarrow \frac{\Delta Qd}{\Delta y} * \frac{y}{Qd}$$

$$\Delta Qd = (Qd2 - Qd1)$$
$$\Delta y = y2 - y1$$

او

$$\text{Edy} = \frac{Qd2-Qd1}{y2-y1} * \frac{y}{Qd}$$

Edy= يمثل مرونة الطلب الدخلية

Qd= الكمية المطلوبة

y= دخل المستهلك

مثال على ذلك:- إذا ارتفع دخل المستهلك من (200) دينار الى (250) دينار زادت الكمية المطلوبة من (20) وحدة الى (30) وحدة فيمكن احتساب المرونة وكما يأتي؟

$$\text{Edy} = \frac{Qd2-Qd1}{y2-y1} * \frac{y}{Qd} \longrightarrow = \frac{30-20}{250-200} * \frac{200}{20}$$

$$= \frac{10}{50} * \frac{200}{20} \longrightarrow = \frac{2000}{1000} = 2$$ نوع السلعة ضروية

ملاحظة:-

- وعادة ما تكون مرونة الطلب الداخلية موجبة بالنسبة لجميع السلع الاعتيادية مادامت الزيادة في الدخل تصاحبها زيادة في الكمية المشتراة من السلعة كما أن هذه المرونة تكون ذات قيم مختلفة تتراوح بين المرونة اللانهائية إلى انعدام المرونة النهائية وذلك بالنسبة للسلع الاعتيادية.
- أما السلع الدنيا فان مرونة الطلب الدخلية تكون سالبة أي أن الزيادة الدخل ستؤدي إلى انخفاض في الكمية المشتراة من تلك السلعة.
- كما يساعد مرونة الطلب الدخلية التمييز بين السلع الضرورية والسلع الغير ضرورية حيث تكون اكبر من الواحد الصحيح بالنسبة للسلع الغير ضرورية واقل من الواحد الصحيح بالنسبة للسلع الضرورية.

٣- مرونة الطلب المتقاطعة

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير الحاصل في أسعار السلع البديلة والمكملة وتقاس هذه المرونة كما ياتي:-

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في اسعار السلع البديلة والمكملة}}$$

$$Edp = \frac{\Delta Qx/Qdx}{\Delta py/y} \longrightarrow$$

$$Edp = \frac{\Delta Qdx}{Qdx} * \frac{py}{\Delta py} \longrightarrow \frac{\Delta Qdx}{\Delta py} * \frac{Py}{Qdx}$$

$$\Delta Qdx = (Qdx2 - Qdx2)$$
$$\Delta p = py2 - py1$$

او

$$Edq = \frac{Qdx2-Qdx1}{py2-py1} * \frac{Py}{Qdy}$$

Edq= يمثل مرونة الطلب المتقاطعة

Qdx = الكمية المطلوبة من السعلة (x)

Py = y سعر السلعة

مثال على ذلك :- تغير سعر السلعة (y) من (750) دينار إلى (1000) دينار للوحدة الواحدة مما أدى الى تغير الكمية المطلوبة من السلعة (x) من (2) كغم الى (3.5) كغم ؟ اوجد مرونة الطلب المتقاطعة؟

$$Edq = \frac{Qdx2-Qdx1}{py2-py1} * \frac{Py}{Qdy} = \frac{3.5-2}{100-750} * \frac{750}{2}$$

$$= \frac{1.5}{250} * \frac{750}{2} \longrightarrow = \frac{1125}{500} = 2.25$$ نوع السلعتان بديلتان

ملاحظات

- إذا كان معامل مرونة الطلب المتقاطعة سالب فهذا يعني أن أي ارتفاع في سعر السلعة (y) سيؤدي إلى انخفاض في الكمية المطلوبة من السلعة (x) وهذا يعني إن السلعتان متكاملتان.

– إذا كان معامل مرونة الطلب المتقاطعة موجب فهذا يعني أن أي ارتفاع في سعر السلعة (y) سيؤدي إلى ارتفاع في الكمية المطلوبة من السلعة (x) وهذا يعني أن السلعتان بديلتان.

– إذا كان معامل مرونة الطلب المتقاطعة قيمته صفر فهذا يعني إن انه لا يؤدي التغير في سعر السلعة (y) أي اثر على الكمية المطلوبة من السلعة (x) وهذا يعني أن السلعتين بعيدتان عن بعضهما .

– إذا كان معامل مرونة الطلب المتقاطعة لانهائي المرونة وهذا يعني أن السلعتين بديلتان مكملتان لبعضهما .

– العوامل المحددة لمرونة الطلب

١– **وجود بدائل ودرجة أحلالها:**– فالسلعة التي تكون لها بدائل تكون مرونة الطلب عليها اكبر من تلك التي لا توجد لها بديل ، وكلما زاد عدد السلع البديلة واقتربت السلعة من أن تكون بديلاً تاماً ارتفعت مرونة الطلب والسبب في ذلك هو أن الارتفاع في المرونة يعود إلى سهولة انتقال المستهلك السلع البديلة في حالة ارتفاع سعر هذه السلعة وبقاء أسعار السلع البديلة ثابتة.

٢– **أهمية السلعة:**– تقسم السلع إلى سلع ضرورية والتي هي أساسية للحياة وسلع كمالية وهي السلع التي يمكن الاستغناء عنها ، فالسلع الضرورية تكون مرونة الطلب عليها منخفضة بسبب ان المستهلك يطلبها لضروريتها ولعدم وجود خيار لديه في الاستغناء بغض النظر عن سعرها.

أما بالنسبة للسلع الكمالية فتكون مرونة الطلب عليها مرتفعة وان الكمية المطلوبة منها تتاثر عند تغير سعرها.

٣– **نسبة الإنفاق:**– على السلعة إذا كان الإنفاق على السلعة لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من دخل المستهلك فان الطلب عليها يكون غير مرن . أما السلع التي يكون الإنفاق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك فان الطلب عليها يكون مرن.

٤– **الزمن** :– كلما طالت الفترة الزمنية فان من المحتمل أن يتحول الطلب غير مرن إلى طلب مرن أي أكثر مرونة لأنه بمرور الزمن يستطيع المستهلك تعديل نمط استهلاكه والبحث عن السلع البديلة والأرخص نسبيا والعكس صحيح.

– أهمية دراسة مرونة الطلب وتطبيقاتها

تحتل المرونة أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية وذلك بسبب تعدد مجالاتها واستخداماتها حيث أن المرونة تستخدم في :–

١- **السياسات الاقتصادية** :- تستخدم المرونة في السياسات المالية والسياسات الاقتصادية النقدية والسياسات التجارية فعلى سبيل المثال عند فرض ضريبة معينة ،وكان الهدف من فرض الضريبة هو الحصول على إيراد ضريبي اكبر فإذا كان الطلب على هذه السلعة مرناً فان فرض الضريبة في هذه الحالة لا يحقق هدفه بزيادة الإيراد لان الإيراد الكلي سينقص بدلا من يزيد ، أما إذا كان الطلب على هذه السلعة غير مرن فان فرض الضريبة ستحقق هدفها .

٢- **التخطيط** :- تستخدم المرونة في التخطيط فإذا كانت الخطة تهدف إلى رفع مستوى الدخل القومي فان هذا يعني أن الطلب على السلعة سيزداد بنسب متفاوتة فهنالك بعض السلع سيرتفع عليها الطلب بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل تبعاً لطبيعة مرونة الطلب الدخلية وهذا يتطلب الاستعداد لزيادة الإنتاج او زيادة الاستيراد لهذا النوع من السلع ، كما ان المرونة تجنب المخططين ظاهرة إنشاء او توسيع مشاريع فائضة عن الحاجة.

٣- **التميز الاحتكاري**:- تستخدم المرونة كذلك من قبل المحتكرين الذين يلجئون إلى الاحتكار من اجل زيادة إرباحهم للتميز بين الأسواق فمنهم من يفرض أسعار عالية بالنسبة للسلع التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة وأسعار اقل على السلع التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة.

- تغير الكمية المطلوبة والتغير بالسعر

بعد أن تطرقنا إلى موضوع الطلب من كل جوانبه لابد من التمييز بين أمرين مهمين هما تغير الكمية المطلوبة وتغير الطلب على سلعة معينة **حيث يحدث التغير في الكمية المطلوبة** من سلعة معينة نتيجة التغير في السعر على تلك السلعة مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة فلو انخفض سعر السلعة من دينار الى دينارين فهذا سيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها من (50) وحدة الى (100) وحدة مثلا وهذه الزيادة تنعكس بالتحرك على نفس منحنى الطلب من النقطة (A) الى النقطة (B) أي أن التغير يكون في الكمية المطلوبة على نفس المنحنى دون انتقال منحنى الطلب كما في الشكل التالي:-

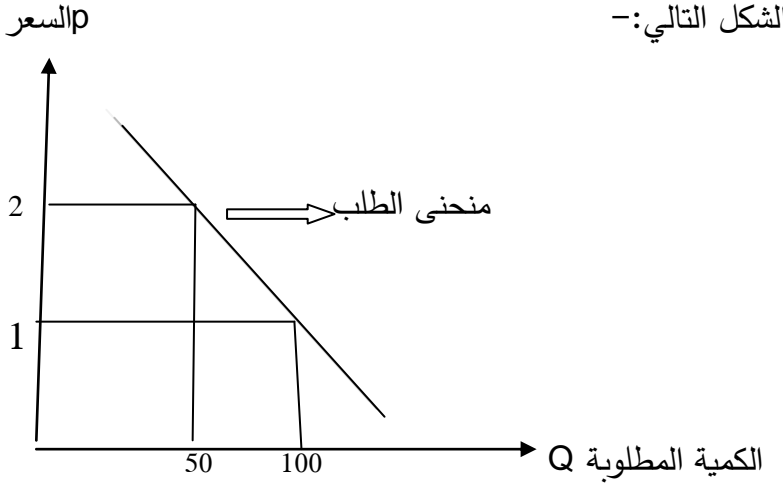

أما تغير في الطلب فلو تغير دخل المستهلك أو غيره من العوامل المؤثرة على الطلب حيث أن انخفاض الدخل سيؤدي الى انخفاض في الطلب على السلعة وتحرك منحنى الطلب عليها إلى اليسار وهذا يشير على استعداد اقل لدى الأفراد في شراء نفس المقدار من السلعة ولكن بسعر اقل من السابق او مقدار اقل من السلعة بنفس السعر القديم.

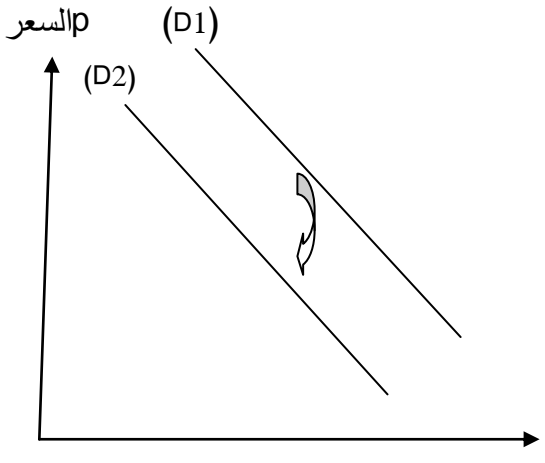

تمثل(D_1) منحنى الطلب الأصلي بينما (D_2) تمثل منحنى الطلب المتحرك نحو اليسار بسبب انخفاض الدخل

ثانياً:- نظريات سلوك المستهلك

تتمثل مشكلة المستهلك في كيفية إشباع اكبر قد ممكن من حاجاته من السلع والخدمات بدخله المحدود وضمن الأسعار السائدة للسلع والخدمات في الأسواق وهنالك نظريتين لتفسير سلوك المستهلك وهما :

اولاً:- النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة الحدية)

١- مفهوم المنفعة(Utility)

تعرف المنفعة على إنها اللذة والإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاك سلعة معينة او إنها قدرة الشيء على إشباع الحاجة وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة إليها ويقوم تحليل المنفعة على الافتراضات التالية:-

- ان سلوك المستهلكين يقوم على أساس التنافس التام بينهم للحصول على السلعة بمعنى أي منهم لا يستطيع التأثير في سعر السلعة وهذا السعر سيكون بالنسبة لهم معطى.
- ان لدى المستهلكين دخولاً نقدية محدودة ومعلومات كاملة عن السعر والسلعة والسوق.
- رشادة المستهلكين أي قدرتهم على القيام بالاختيار بشكل يقربهم من تحقيق أهدافهم المتمثلة بتحقيق اكبر إشباع ممكن.
- رغبة المستهلكين في تعظيم المنفعة او الإشباع الكليين لهم ضمن حدود دخولهم النقدية.

٢- أنواع المنفعة

أ- **المنفعة الكلية Total Utility (TU):-** هي مجموع المنافع التي يحصل عليها المستهلك جراء استهلاكه لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية محددة والمنفعة الكلية تزداد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص إلى ان تصل وتبلغ أقصى حد لها بعدها تبدأ في التناقص المطلق.

ب- **المنفعة الحدية Marginal Utility (MU):-** هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم من استهلاك وحدة إضافية من السلعة.

$$MU=\frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

إن النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك تفترض ان المنفعة الحدية تكون متناقصة وان هنالك ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية والجدول والشكل التالي يوضح قانون تناقص المنفعة الحدية.

التالي والرسوم البيانية توضح مبدأ أو قانون تناقص المنفعة الحدية:-

الكمية المستهلكة من السلعة Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
1	5	5
2	9	4
3	12	3
4	14	2
5	15	1
6	15	0
7	14	-1

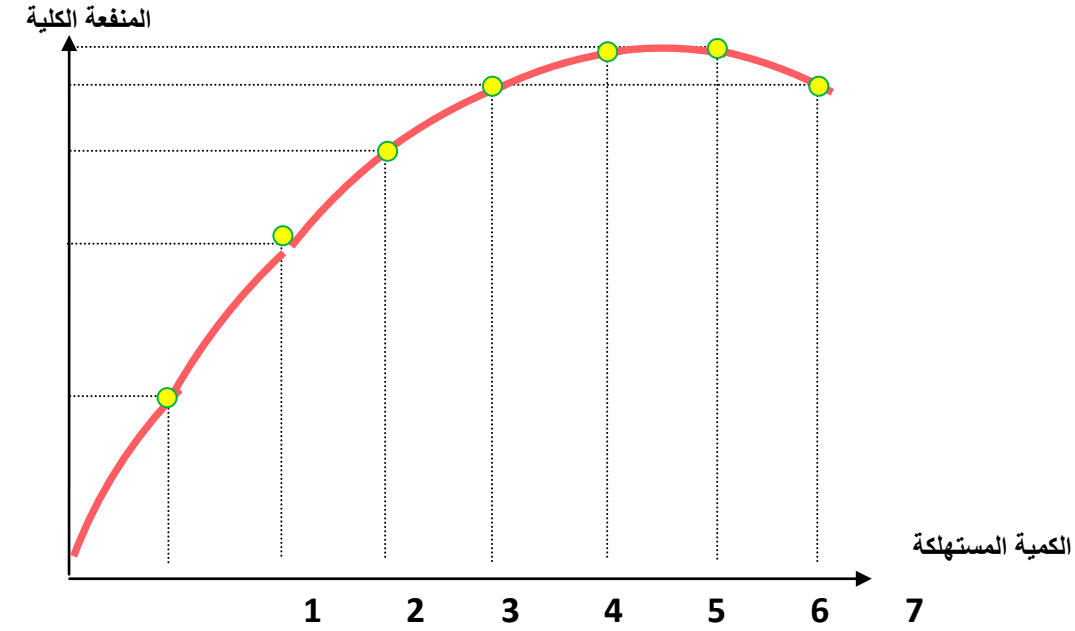

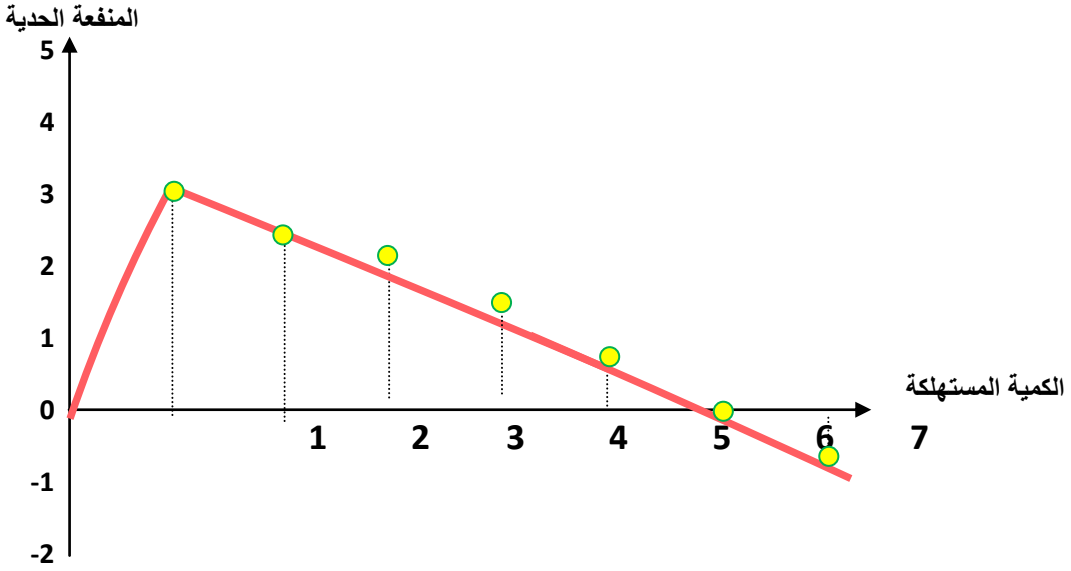

– توازن المستهلك وفقاً لنظرية المنفعة الحدية

يكون المستهلك في حالة توازن عندما يصل إلى المستوى الذي يحقق له اكبر قدر ممكن من المنفعة من استهلاك السلع المختلفة لذا فان عليه أن يحدد مقدار المنفعة الحدية لكل دينار ينفقه على السلع ولكي يصل المستهلك إلى مستوى التوازن ينبغي ان يتحقق شرطان هما:–

الشرط الأول:– تحقيق مبدا المنافع الحدية المتساوية وهو محاولة المستهلك الحصول من اخر وحدة نقدية منفقة على منافع متساوية من السلع المختلفة ويتحقق ذلك مقارنة المنفعة الحدية بسعر السلعة المشتراة أي ان المستهلك يصل إلى أقصى منفعة كلية عندما تكون:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الاولى}}{\text{سعر السلعة الاولى}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة الثانية}}{\text{سعر السلعة الثانية}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ن)}}{\text{سعر السلعة (ن)}}$$

فإذا رمزنا للسلعة الأولى الثانية بالحروف Y و X يكون الشرط

$$\frac{MU\ x}{P\ x} = \frac{MU\ y}{P\ y} = \frac{MU\ n}{P\ n}$$

الشرط الثاني:- ان يكون الإنفاق الكلي للمستهلك مساوياً إلى دخله أي الإنفاق على السلعة الاولى (سعر السلعة الأولى في كميتها) مضافاً أليه الإنفاق على السلعة الثانية (سعر السلعة الثانية في كميتها) مضافاً إليه الإنفاق على السلعة الثالثة والى أخره من السلع يجب تساوي الدخل النقدي للمستهلك.فإذا رمزنا للدخل النقدي بالرمز (MY) وللسلع (X_1,X_2,X_3) فان المستهلك يحقق الشرط الثاني اذا كان

$$MY=P_1X_1+P_2X_2+P_3X_3\ldots\ldots\ldots P_nX_n$$

$$\sum_{i=1}^{n} p1x1$$

$$MY-P_1X_1=0$$

- قانون تناقص المنفعة

ينص قانون المنفعة الحدية عن مقدار الإشباع الذي يأخذ بالتناقص التدريجي كلما زادت عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ، بمعنى أن كل وحدة إضافية من السلعة تضيف قدراً من المنفعة بمعدل اقل من الوحدة السابقة ويستمر هذا التناقص حتى تتلاشى المنفعة أي تصبح صفراً. ويمكن توضيح فكرة تناقص المنفعة إذا تصورنا حالة رجل مسافر في الصحراء اشتد به العطش ثم تداركته قافلة مارة بالطريق فاستسقاهم ماءاً فاطوه كوب ماء لاشك أن المسافر سيتناول الماء على جرعات حتى يروى ضماه ثم يدركه الى غيره،فلو أمكن لنا أن نتصور مقداراً ما تهبه الجرعة الواحدة من إشباع نجد ان الجرعة الأولى تعطى اشباعاً كبيراً قد يصعب قياسه اما الجرعة الثانية فتعطى اشباعاً اقل من الأولى ثم تقل منفعة الجرعة الثالثة والرابعة حتى الجرعة السابعة حيث يجد هذا المسافر ان الاستمرار في الشرب قد يسبب له ضرراً فيمتنع عن الشرب ولو تصورنا أن الكوب كانت تتكون من عشر جرعات فان الجرعة السابعة تكون حداً فاصلاً عند هذا المسافر في هذه اللحظة بالذات بين اللذة والألم وهذه هي المنفعة التي يطلق عليها المنفعة الحدية.

الانتقادات الموجه إلى نظرية المنفعة الحدية

١- تعبر المنفعة عن شعور شخصي للمستهلك عند تناوله او استخدامه لوحدات معينة من سلعة وبالتالي الشعور لا يقاس بصورة عددية او رقمية كما انتهجت نظرية المنفعة .

٢- تقيس نظرية المنفعة تأثير الوحدة على مستوى الإشباع الكلي ولكن هناك كثير من السلع التي يصعب تجزئتها إلى وحدات وبالتالي لا يمكن قياس منفعتها الحدية وعليه تصبح النظرية غير صالحة في هذه المرحلة.

٣- ركزت هذه النظرية على جانب المستهلك أي أنها اهتمت بالطلب ولم تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات جانب العرض كما أنها اعتبرت وحدة المنفعة قياس للقيمة.

فائض المستهلك Consumers surplus

يقصد بفائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعه المستهلك في السلعة فعلاً وما قد يكون راغباً في دفعه من الاستغناء عنها.

ولتوضيح فكرة فائض المستهلك نستدل في الجدول التالي

السعر	الكمية	الإنفاق الكلي الفعلي	الإنفاق الكلي الأقصى	فائض المستهلك
10	1	10	10	0
9	2	18	19	1
8	3	24	27	3
7	4	28	34	6
6	5	30	40	10

فائض المستهلك = الإنفاق الكلي الأقصى – الإنفاق الكلي الفعلي

في الجدول السابق نجد ان المستهلك كان مستعداً لدفع (10) دنانير للوحدة الاولى وانه دفع فعلاً (10) دنانير لأجل الحصول عليها لذا كان فائض المستهلك صفراً، اما الوحدة الثانية فانه كان مستعداً لدفع (9) دنانير للحصول عليها لكنها دفع فعلاً (8) دنانير لذا فانه دفع للوحدتين الاولى والثانية (18) دينار بينما كان مستعداً لدفع (19) دينار ، لذا كان فائض المستهلك دينارا واحداً.

وكذلك الحال بالنسبة لجميع الوحدات أي عندما يرتفع السعر ينخفض فائض المستهلك بينما يحقق المستهلك مكسباً في فائض المستهلك عندما ينخفض السعر.

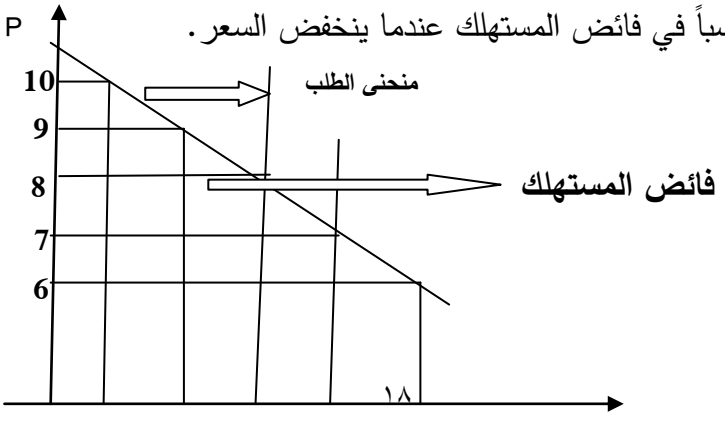

النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (منحنيات السواء)

منحنيات السواء

يسمى منحنى السواء منحنى الإشباع المتماثل وهو يتكون من مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة منها مجموعة سلعية تتساوى في الإشباع من وجهة نظر المستهلك مع مجموعة سلعية أخرى تمثلها نقطة اخرى على نفس المنحنى . ولفهم طبيعة منحنيات السواء نفترض ان المستهلك يفاضل بين مجموعات سلعية من الغذاء والملابس فقط.

المجموعة	الغذاء	الملابس
A	1	6
B	2	3
C	3	2
D	4	1

من الجدول علاه نفترض إن الإشباع لا يختلف عند المستهلك إذا حصل على(6) وحدات من الملابس ووحدة واحدة من الغذاء كما في المجموعة (A) او (3) وحدات من الملابس ووحدتين من الغذاء كما في المجموعة (B) وهكذا بالنسبة للمجاميع الأخرى كما في الشكل التالي.

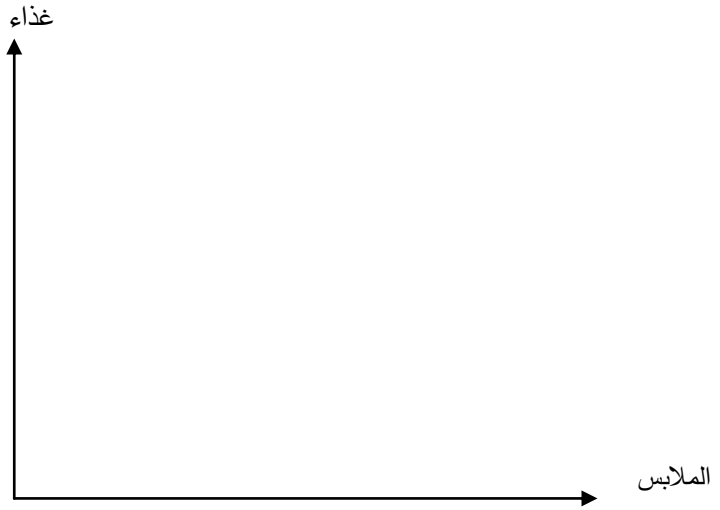

خارطة السواء

هي مجموعة من منحنيات السواء حيث أن كل منحنى إلى يمين او يسار المنحنى الاصلى يمثل مستوى اقل من الإشباع ويتحقق المستوى الأعلى في حالتي ارتفاع الدخل او انخفاض الأسعار فمستوى الإشباع المنحنى (A) في الشكل البياني التالي أعلى مستوى إشباع للمنحنى (B) وان المنحنى (C) أعلى من مستوى إشباع المنحنى (D) وهكذا ان مجموع منحنيات السواء هذه تسمى خارطة السواء تعكس اذواق المستهلكين وتفضيلاتهم كما في الشكل ادناه.

خصائص منحنيات السواء

تتمثل خصائص منحنيات السواء بما يلي

١- ان منحنى السواء ينحدر من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار الى اليمين سالب الميل وهذا الأمر معقول للغاية لأنه إذا لم تكن مائلة إلى الأسفل فإنها ستكون مائلة الى الأعلى او أفقية وهذا غير معقول لان المستهلك يستهلك سلعتين وليس سلعة واحدة حتى تكون أفقية وهو كذلك يفضل الحصول على التوفيق بين السلعتين.

٢-ان منحنى السواء محدب باتجاه نقطة الأصل والسبب في ذلك يتمثل في التناقص معدل الإحلال الحدي وهذا يعني ان المستهلك لكي يكون سواء بالنسبة لجميع السلعتين على منحنى السواء يجب ان نتنازل عن مقدار اقل من أحدى السلعتين لكي يحصل على مقدار اكبر من الأخرى لنفترض ان المستهلك في وضع يستطيع به ان يحصل على كميات مختلفة من السلعتين (X,Y) فهو ينتقل على نفس منحنى السواء اذا خفض استهلاكه من السلعة (X) وزاد استهلاكه من السلعة (Y) بحيث تكون هذه الزيادة كافية تماماً لتعويض عن المقدار الذي يتنازل عنه من السلعة(X).

٣- أن منحنيات السواء لا تتقاطع فيما بينها وهذا يتناسب تماماً مع افتراضنا السابق المتمثل في عقلانية المستهلك ولتوضيح هذه الخاصية نلاحظ في الشكل التالي الذي يفترض تقاطع منحنيات السواء في النقطة (A) من الواضح ان المجموعة (C) من السلعتين هي أفضل بالنسبة للمستهلك في المجموعة (D) لان الأولى تقع يمين الثانية وبالتالي هي تقع على منحنى سواء اعلى وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة (D_2) مقارنة بالمجموعة (C_2) غير ان الواضح كذلك هو ان المجموعتين (C_1,C_2) تقعان على نفس منحنى السواء (**1**) وكذلك بالنسبة المجموعتين (D_1,D_2) تقعان على منحنى السواء (2) وهذا يعني انه في حالة تقاطع منحنيات السواء ان المجموعة (C_1) تعطي إشباعا اكبر من المجموعة (C_2) رغم ان النقطتين تقعان على نفس

منحنى السواء وهذا غير ممكن وكذلك الحال ينطبق على المجوعتين (D1,D2) كما ان نقطة التقاطع (A) تقع كلا المنحنيين وهذا يعني انها تعطي مستويين من الاشباع وهذا غير ممكن ايضاُ.

٤- اختلاف شكل منحنى السواء باختلاف درجة الإحلال او التكامل بين السلعتين وهذا يعنى انه عندما تكون السلعتان(x,y) بديلتين تماماً عن بعضهما فان منحنى السواء سيتخذ شكل خط مستقيم وعندما تكون السلعتان(x,y) متكاملتين مع بعضهما تماماً فان منحنى السواء سيتخذ شكل خط زاوية قائمة (وهاتين الحالتين هما استثناء من شكل المحدب لمنحنى السواء) وكما في الشكل التالي.

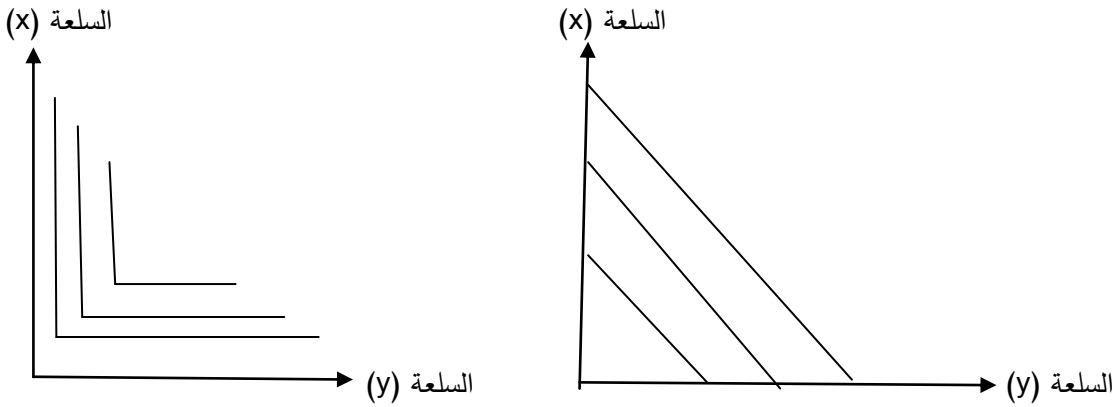

منحنى السواء لسلعتين متكاملتين

منحنى السواء لسلعتين بديلتين

خط السعر (خط الميزانية – خط امكانية المستهلك)

من اجل توضيح خط السعر نفترض ان دخل مستهلك (8) دنانير يومياً وان هذا المستهلك يوجه أسعار ثابتة لكل من السلعتين (x,y) ولتكن دينارين للسلعة (x) ودينار للسلعة (y) من الواضح ان هذا المستهلك يستطيع ان ينفق دخله على أي مجموعة من المجموعات تتكون من السلعتين ولكن لو فرضنا انه ينفق جميع دخله على السلعة (x) فانه في هذه الحالة يستطيع شراء (4) وحدات منها ولاشيء من السلعة (y) من ناحية اخرى يستطيع شراء (8) وحدات من السلعة(y) ولاشيء من السلعة (x) والرسم البياني التالي يبين الظروف الممكنة التي يستطيع بها انفاق دخله.

السلعة (y)

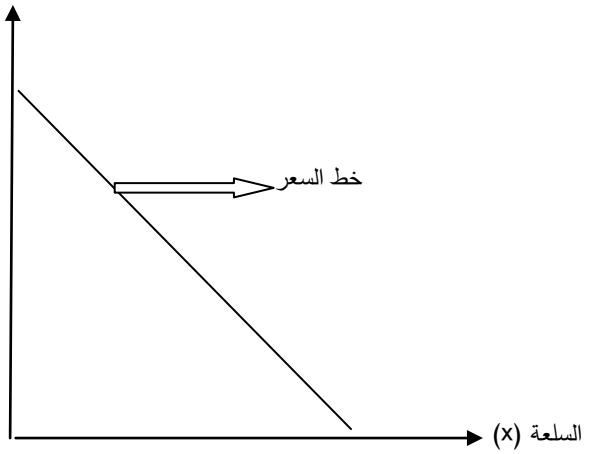

ان الخط الذي يمثل الحالات السابقة يسمى **بخط أمكانية الاستهلاك وخط السعر** يبين أقصى ما يمكن أن يحصل عليه المستهلك من السلع (إشباع) بدخله المتاح وفي ظل الأسعار السائدة لهذه السلعة في السوق ولذا يطلق عليه ايضاً(خط الميزانية).

توازن المستهلك وفق منحنيات السواء

لقد عرفنا ان خارطة السواء تعكس ترتيب الأولويات او التفضيلات للمستهلك كما عرفنا ان خط السعر او خط الميزانية للمستهلك يحدد قيود المحددة لمدى المقادير او الكميات التي يستهلكها من السلع وهذه القيود متمثلة بدخله النقدي وأسعار السلع السائدة في السوق.

بناءاً على ذلك يمكن سلوك المستهلك عندما يتخذ قراراته على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أي الوصول الى حالة التوازن من خلال جمع خارطة السواء المستهلك مع خط الميزانية لكي يستطيع بيان كيفية التي يتم فيها توزيع دخل المستهلك على السلعتين (x,y) وعلى النحو التالي:-

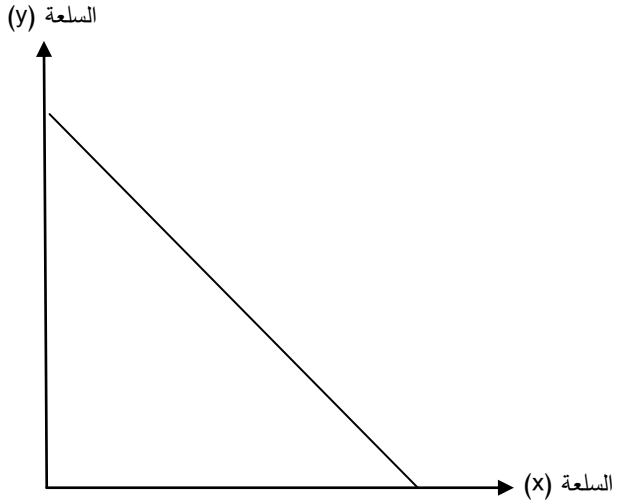

في الشكل أعلاه يكون المستهلك حر في الحركة على طول الخط (AB) لان دخله يسمح له بشراء المجموعات المتمثلة (C,D,Q,E,F) لكنه لن يختار المجموعات (C,D,E,F) إلا انه يختار المجموعة (Q) لأنها تحقق له أعلى إشباع ممكن ولأنها واقعة على منحنى سواء وهي أعلى مجموعة من المنحنيات التي تقع عليها النقاط الأخرى وعند ملاحظة النقطة (Q) تجد انه في هذه الحالة يكون خط السعر مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن (لذا فان المستهلك يكون في حالة توازن عندما يكون خط الميزانية مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن بلوغه بهذه الميزانية)

فعند النقطة (Q) يتساوى ميل كل من خط الميزانية وميل منحنى السواء ممكن بلوغه بدخله المتاح كما ان هذه النقطة هي الوحيدة التي تحقق شرط التوازن الذي ذكرناه في النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة الحدية) فهذا يصح في الآتي

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } X}{\text{سعر السلعة } X} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } Y}{\text{سعر السلعة } Y}$$

أي ان جوهر توازن المستهلك واحد للنظريتين الكلاسيكية والحديثة وهذا ما يمكن توضيحه بما ياتي:-

ميل خط السعر $= \frac{\text{سعر السلعة}}{\text{سعر السلعة } Y} = \frac{PX}{PY}$

ميل منحنى السواء $= \frac{\Delta}{\Delta X}$ **وعند النقطة (Q) يكون** $\left[\frac{PX}{PY} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}\right]$

وهذا الشرط يمكن تحويله إلى الشرط الأول الخاص بالنظرية الكلاسيكية حيث انه لا يعني ان المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة إضافة كمية صغيرة من والى المجموعة المعروضة عليه تعويضه تماماً عن المنفعة التي يفقدها او يضحي بها لتخلي عن كمية معينة أي ان

$$\mathbf{Mux} * \Delta X = \mathbf{Muy} * \Delta y$$

$\frac{Mux}{Muy} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}$ **اذن يمكن تحويل الشرط الى** $\left[\frac{PX}{PY} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}\right]$ **الى الشرط التالي**

$$\frac{\mathbf{Muy}}{\mathbf{Py}} = \frac{\mathbf{Mux}}{\mathbf{PX}} \qquad \frac{\mathbf{PX}}{\mathbf{Py}} = \frac{\mathbf{Mux}}{\mathbf{MuY}}$$

يتضح لنا مما سبق إن الجوهر في التوازن بالنسبة لمستهلك واحد في كلا النظريتين الكلاسيكية والحديثة.

اشتقاق منحنى الطلب (باستخدام منحنيات السواء)

يمكن اشتقاق منحنى الطلب باستخدام حالة التوازن ، وبافتراض اشتقاق منحنى طلب المستهلك على السلعة (x) حيث ان الدخل المخصص للإنفاق ثابت عند (120) دينار وسعر السلعة (x) هو (20) دينار وسعر السلعة (y) هو (10) دنانير وان حالة التوازن تمت عند النقطة (E) .حيث كانت الكمية المشتراة من السلعة (X) وهي (6) وحدات . دعنا نفترض بان سعر السلعة (x) قد انخفض من(20) دينار الى (10) دينار فان الكمية المشتراة منها ستزداد من (6) وحدات إلى (12) وحدة وفي هذا التغير فان نقطة توازن جديدة هي (E_1) وهي نقطة تماس جديدة بين خط منحنى السواء كما في الشكل التالي

وحدات السلعة (Y)

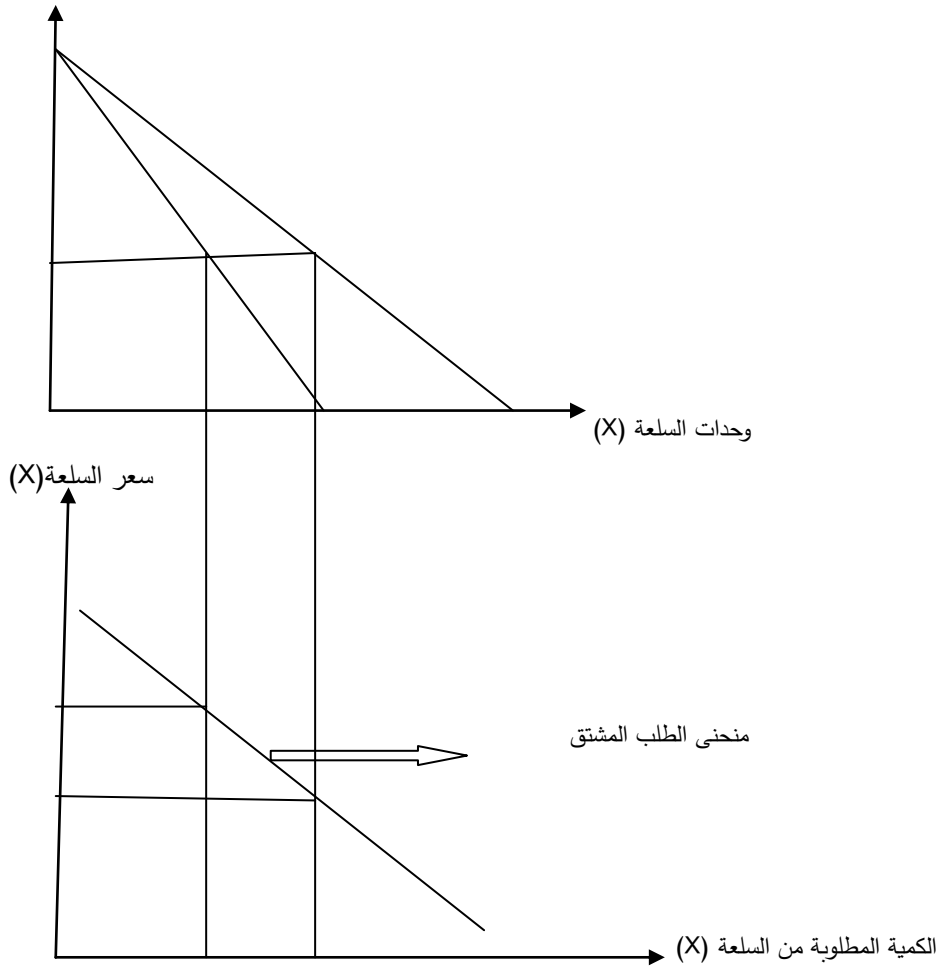

وتشكل هاتين المجموعتين (E,E_1) نقطتين على منحنى الطلب على السلعة (X) حيث يمثل العلاقة العكسية بين سعر السلعة(X) والكمية المطلوبة منها وكل نقطة على هذا المنحنى اشتقت من حالة توازن معينة كما في الشكلا اعلاه.